

القرار ١٧٥٨ (٢٠٠٧)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٦٩٦ المعقودة في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧

إن مجلس الأمن،

إذ يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ عن عملية الأمم المتحدة في قبرص (S/2007/328)،

وإذ يلاحظ أن حكومة قبرص قد وافقت على أنه من الضروري في ضوء الظروف السائدة في الجزيرة الإبقاء على قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص بعد ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧،

وإذ يردد ما أعرب عنه الأمين العام من اعتقاد راسخ بأن المسؤولية عن إيجاد حل تقع أولا وقبل كل شيء على القبارصة أنفسهم، وإذ يلاحظ الدور الرئيسي للأمم المتحدة في مساعدة الطرفين في التوصل إلى تسوية شاملة ودائمة للنزاع القبرصي ولتقسيم الجزيرة،

وإذ يحيط علما بما يراه الأمين العام من أن الحالة الأمنية في الجزيرة وعلى طول الخط الأخضر لا تزال مستقرة عموما، وإن كان يلاحظ مع القلق زيادة عدد الانتهاكات إجمالا في المنطقة العازلة، وإذ يحث الجانبين على تجنب أي عمل يمكن أن يؤدي إلى زيادة التوتر،

وإذ يشدد على ألا تكون الأنشطة في المنطقة العازلة على حساب الاستقرار والأمن، ويلاحظ اعتقاد الأمين العام الجازم بأن الحالة في المنطقة العازلة ستشهد تحسنا إذا قبل الجانبان كلاهما مذكرة عام ١٩٨٩ التي تطبقها الأمم المتحدة،

وإذ يرحب بالمبادئ والقرارات المكرسة في اتفاق ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦، التي تؤكد أن تحقيق تسوية شاملة على أساس اتحاد يضم طائفتين ومنطقتين وعلى أساس المساواة



السياسية، على النحو المنصوص عليه في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، أمر مرغوب فيه ويمكن على حد سواء، ولا ينبغي تأخيره أكثر من ذلك،

وإذ يلاحظ مع الأسف أن اتفاق ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦ لم ينفذ حتى الآن، ويحث زعمي الطائفتين على العمل من أجل الشروع في العملية دون تأخير بغية التمهيد لإجراء مفاوضات كاملة تؤدي إلى تسوية شاملة ودائمة،

وإذ يأسف لأن أنشطة إزالة الألغام قد توقفت في المنطقة العازلة، ويرحب بقيام الاتحاد الأوروبي بتقديم أموال لدعم هذه الأنشطة، ويحث القوات التركية والجانب القبرصي التركي على إتاحة استئناف أنشطة إزالة الألغام،

وإذ يكرر طلبه إلى الطرفين تقييم المسألة الإنسانية لجميع الأشخاص المفقودين ومعالجتها بالسرعة والجدية اللازمين، ويرحب في هذا الصدد بالتقدم الذي أحرزته اللجنة المعنية بالمفقودين فيما تقوم به من أنشطة هامة وبمواصلة تلك الأنشطة؛ ويعرب عن أمله في أن تعزز هذه العملية المصالحة بين الطائفتين،

وإذ يرحب باستمرار عمليات عبور القبارصة للخط الأخضر، ويشجع على إحراز مزيد من التقدم بشأن التدابير الأخرى لبناء الثقة، مثل فتح نقاط عبور إضافية، ومنها على سبيل الذكر لا الحصر شارع ليدرا، مع مراعاة الترتيبات القائمة بالفعل في نقاط العبور الحالية،

وإذ يرحب بكافة الجهود الرامية إلى تشجيع الاتصالات واللقاءات بين الطائفتين، بما في ذلك الجهود التي تبذلها هيئات الأمم المتحدة في الجزيرة، ويحث الجانبين على تعزيز المشاركة الفعالة للمجتمع المدني وتشجيع التعاون بين الهيئات الاقتصادية والتجارية وتذليل أي عقبات أمام قيام اتصالات من هذا القبيل،

وإذ يعرب عن قلقه، في هذا الصدد، لتناقص فرص إجراء حوار عام بناء بشأن مستقبل الجزيرة، داخل الطائفتين وفيما بينهما، ولما يسببه هذا الجو من إعاقة، وبخاصة للجهود الرامية إلى تشجيع الأنشطة المشتركة بين الطائفتين التي تهدف إلى تحقيق صالح كافة القبارصة، وتشجيع المصالحة وبناء الثقة من أجل تيسير التوصل إلى تسوية شاملة،

وإذ يؤكد من جديد أهمية استمرار الأمين العام في استعراض عمليات قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص عن كثب مع الاستمرار في مراعاة التطورات على الأرض وآراء الطرفين، والرجوع إلى مجلس الأمن ليقدم إليه حسب الاقتضاء وحالما يستدعي الأمر ذلك توصيات لإدخال مزيد من التعديلات على ولاية القوة ومستواها ومفهوم العمليات،

وإذ يلاحظ ظروف الإقامة غير المقبولة التي يعاني منها الكثير من أفراد القوة، ويرحب بالتزام جمهورية قبرص مؤخرا بمعالجة هذه المسألة دون تأخير،

وإذ يرد ما أعرب عنه الأمين العام من امتنان لحكومة قبرص وحكومة اليونان على تقديمهما تبرعات لتمويل القوة، وطلبه أن تقدم البلدان والمنظمات الأخرى مزيدا من التبرعات،

وإذ يرحب بالجهود التي تضطلع بها الأمم المتحدة لتوعية الأفراد العاملين في مجال حفظ السلام بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغير ذلك من الأمراض السارية، ومكافحتها، في جميع عملياتها لحفظ السلام، ويُشجع تلك الجهود،

١ - يرحب بالملاحظات الواردة في تقرير الأمين العام؛

٢ - يعرب عن دعمه الكامل لعملية ٨ تموز/يوليه، ويلاحظ مع القلق عدم إحراز تقدم، ويهيب بالأطراف جميعها أن تشارك على الفور مشاركة بناءة في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، على النحو المبين في رسالة وكيل الأمين العام غمباري المؤرخة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، من أجل إحراز تقدم ملموس يتيح الشروع في إجراء مفاوضات كاملة، ووقف تبادل الاتهامات؛

٣ - يؤكد من جديد جميع قراراته ذات الصلة بقبرص، ولا سيما القرار ١٢٥١ (١٩٩٩) المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٩ والقرارات اللاحقة؛

٤ - يؤكد من جديد أن الوضع الراهن غير مقبول، وأن الوقت ليس في صالح التسوية، وأن المفاوضات بشأن حل سياسي نهائي لمشكلة قبرص ظلت في طريق مسدود لمدة طويلة للغاية؛

٥ - يعرب عن دعمه الكامل لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، ويقرر تمديد ولايتها لفترة أخرى تنتهي في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧؛

٦ - يهيب بالجانبين أن يشتركا، على وجه الاستعجال ومع احترام ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، في مشاورات مع القوة بشأن تعيين حدود المنطقة العازلة، وخاصة فيما يتعلق بمعبر شارع ليدرا، بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن مذكرة الأمم المتحدة لعام ١٩٨٩؛

٧ - يهيب بالجانب القبرصي التركي والقوات التركية أن يعيدا ستروفيليا إلى الوضع العسكري الذي كان سائدا قبل ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠؛

٨ - **يطلب** إلى الأمين العام تقديم تقرير عن تنفيذ هذا القرار بحلول ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧؛

٩ - **يرحب** بالجهود التي تبذلها حاليا قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص من أجل تنفيذ سياسة الأمين العام بعدم التسامح فائيا إزاء الاستغلال الجنسي والإيذاء الجنسي وكفالة الامتثال التام من جانب موظفيها لمدونة الأمم المتحدة لقواعد السلوك، ويطلب إلى الأمين العام مواصلة اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة في هذا الصدد وإحاطة مجلس الأمن علما بما يستجد، ويحث البلدان المساهمة بقوات على اتخاذ الإجراءات الوقائية المناسبة بما في ذلك توفير التدريب للتوعية قبل الانتشار، واتخاذ الإجراءات التأديبية وغيرها من الإجراءات من أجل كفالة المساءلة الكاملة في حالات إتيان الأفراد التابعين لها أي سلوك من هذا القبيل؛

١٠ - **يقرر** إبقاء هذه المسألة قيد نظره.